البنك المركزي المصري
CENTRAL BANK OF EGYPT

بيان لجنة السياسة النقدية

٢٨ أكتوبر ٢٠٢١

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٨ أكتوبر ٢٠٢١ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند مستوى ٨,٢٥٪ و٩,٢٥ ٪ و٨,٧٥٪ على الترتيب. وكذلك الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند مستوى ٨,٧٥٪.

ارتفع المعدل السنوي للتضخم العام في الحضر ليسجل ٦,٦٪ في سبتمبر ٢٠٢١ من ٥,٧٪ في أغسطس ٢٠٢١. وفى ذات الوقت، ارتفع المعدل السنوي للتضخم الأساسي في سبتمبر ٢٠٢١ ليسجل ٤,٨٪ من ٤,٥٪ في أغسطس ٢٠٢١. ويأتي الارتفاع في المعدلات السنوية للتضخم العام خلال سبتمبر ٢٠٢١ نتيجة التأثير السلبي لفترة الأساس كما كان متوقعاً، بالإضافة الى الارتفاعات الشهرية وبخاصة ارتفاع أسعار الطماطم. ويرجع الارتفاع في المعدل السنوي للتضخم العام في سبتمبر ٢٠٢١ الى ارتفاع المساهمة السنوية للسلع الغذائية بشكل أساسي. حيث ارتفع المعدل السنوي لتضخم السلع الغذائية للشهر الخامس على التوالي الى ١٠,٦٪ في سبتمبر ٢٠٢١ من ٦,٦٪ في أغسطس ٢٠٢١. وقد حدّ من ذلك جزئياً انخفاض المعدل السنوي لتضخم السلع غير الغذائية إلى ٤,٩٪ في سبتمبر ٢٠٢١ من ٥,٣٪ في أغسطس ٢٠٢١، وهو أدنى معدل مسجل له منذ ديسمبر ٢٠١٢.

وتشير البيانات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بلغ ٧,٧٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ٢,٩٪ خلال الربع السابق له. وجاء النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مدفوعاً بالمساهمات الايجابية لكل من اجمالي الاستثمارات المحلية والاستهلاك .وبحسب قطاعات الاقتصاد المختلفة ، فقد ساهم كل من قطاع السياحة، الصناعات التحويلية غير البترولية واستخراجات الغاز الطبيعي بشكل رئيسي فى نمو النشاط الاقتصادي، كما ظل النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص المساهم الرئيسي فى نمو الناتج المحلي الإجمالي. ومن ناحية أخري، سجل معدل البطالة ٧,٣٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢١ مقارنة بـ٧,٤٪ خلال الربع السابق له. وعلى المدي القريب، من المتوقع أن يسجل النشاط الاقتصادي معدلات نمو مرتفعة مدعومة بالطلب المحلي وكذا التأثير الإيجابي لسنة الأساس.

وعلى الصعيد العالمي، استمر النشاط الاقتصادي في التعافي من جائحة فيروس كورونا وإن ظهرت بعض مؤشرات التباطؤ نظراً لاضطرابات سلاسل الإمداد والتوريد العالمية. بالإضافة الى ذلك، يعتمد تعافي النشاط الاقتصادي العالمي على مدي فاعلية اللقاحات وقدرة بعض الدول على احتواء انتشار الجائحة، خاصة في ظل ظهور سلالات جديدة لفيروس كورونا. وقد استمرت الأوضاع المالية الداعمة للنشاط الاقتصادي العالمي علي المدي المتوسط. كما ارتفعت أسعار البترول العالمية مدفوعة بعوامل العرض والطلب معاً ، في حين استمرت الأسعار العالمية للسلع الغذائية وبعض المعادن في الارتفاع وإن كان بدرجة أقل.

هذا وقد قررت لجنة السياسة النقدية أن أسعار العائد الأساسية لدى البنك المركزى تعد مناسبة في الوقت الحالي، وتتسق مع تحقيق معدل التضخم المستهدف والبالغ ٧٪ (± ٢ نقطة مئوية) في المتوسط خلال الربع الرابع من عام ٢٠٢٢ واستقرار الأسعار على المدى المتوسط.

وسوف تتابع لجنة السياسة النقدية عن كثب جميع التطورات الاقتصادية وتوازنات المخاطر ولن تتردد في استخدام جميع أدواتها لدعم تعافي النشاط الاقتصادي بشرط احتواء الضغوط التضخمية.

قطاع السياسة النقدية

بريد الكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg